



قرار وزير المالية

رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٢م

في شأن القواعد التي يتم بموجبها حساب الضريبة على البضائع
على أساس الوزن وحسابها على الغلاف والعبوات التي ترد فيه.

وزير المالية

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/8/2011م .
- وعلى القانون رقم(10)م لسنة 2010 ، بشأن الجمارك ولائحته التنفيذية .
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011م بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (68) لسنة 2012م باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية وتنظيم "جهازها الإداري".
- وعلى ما عرضه السيد مدير عام مصلحة الجمارك بموجب كتابه رقم (ح ج 4/1608) بتاريخ 14/3/2012م .

قرار

مادة (1)

ينص بالعبارات الواردة فيما بعد المعاني الآتية :-

الوزن القائم:- هو مجموع وزن البضاعة بكامل غلافاتها الخارجية والداخلية .

الوزن الصافي :- هو وزن البضاعة مجده من جميع غلافاتها الداخلية والخارجية .

الوزن الصافي بالغلافات :- هو وزن البضاعة بخلافاتها الداخلية المتصلة بها مباشرة مضافاً إليه عند الاقتناء وزن الغلافات التي تباع فيها بالتجزئة .

مادة (2)

يجب أن تشمل القيمة الخاصة بالبضائع الخاضعة لضريبة قيمتها على قيمة البضاعة والغلافات معاً.

مادة (3)

تحصل الضريبة التي تفرض على البضائع النوعية بحسب وزنها على أساس الوزن القائم أو الصافي أو الصافي بالغلافات طبقاً لبيان التعرية الجمركية .

مادة (4)

تكون الغلافات ذات قيمة تجارية إذا كان من الممكن الاستفادة منها بحالتها بعد تفريغ البضاعة أو كانت قيمتها تفوق قيمة الأشياء المعبأة بداخلها وتعتبر الغلافات الآتية ذات قيمة تجارية :-

1- الأسطوانات الحديدية أو الفولاذية المعدة للغازات المضغوطة .

2- الصناديق من الخشب التي نالت نصيباً وافياً من العناية عند صنعها أو طلائها .. الخ.

3- العلب المصنوعة من غير الورق المقوى أو الخشب العادي المحتوية على لفائف التبغ.